اكدوا مواجهة البلاد لموجة من الصعوبات الاقتصادية

خبراء: أزمة الغذاء العالمية ستلقي بظلالها على العراق

بغداد/ الوكالات

نصح خبراء اقتصاد عراقيون الحكومة، بالاسراع في وضع خطة شاملة للتقليل من التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية لأزمة الغذاء العالمية على العراق. وفيما حذر خبير من ان الازمة ستكون لها تأثيرات سلبية على الشرائح الفقيرة في المجتمع، رأى المستشار الاقتصادي لرئيس الوزراء ان العراق "بلد لايمكن ان يجوع فيه احد".

الباحث الاقتصادي حسام الساموك يرى ان ازمة الغذاء العالمية تاتي اليوم وسط شكوك كبيرة بان العملية "استغلت بشكل بشع من قبل القوى الدولية التي تحاول ان تلحق الضرر بالدول المنتجة للنفط" لافتا النظر الى "قرار الكونغرس الامريكي محاكمة منظمة الدول المنتجة للنفط الاوبك بعد ارتفاع اسعار النفط."

وقال الساموك "اننا اذا ما تذكرنا ان الولايات المتحدة واحدة من اكبر منتجي ومصدري الحبوب في العالم فاننا سنجد ان اللعبة استغلت بحيث تمت الدعوة لرفع اسعار الحبوب من قبل الدول المنتجة الاخرى التي تساعد الولايات المتحدة في هذا الميدان." مشيرا في هذا السياق الى ان "الولايات المتحدة دفعت تايلند الى ان تدعو الى تاسيس منظمة اوبك خاصة بمصدري الرز."

وابديالساموك قناعته بان الدافع وراء ذلك ان "لتتحول عملية رفع اسعار الحبوب عموما والرز بشكل خاص الى سوط مسلط مقابل اسعار النفط التي يتصورونها سوطاً آخر مسلطاً من الدول المنتجة للنفط."

يذكر ان أسعار السلع الغذائية الرئيسية، بحسب تقارير اقتصادية دولية، ارتفعت إلى الضعف في العامين الماضيين وسجل الأرز والذرة والقمح مستويات قياسية ووصلت أسعار بعض المواد لأعلى مستوياتها في ٣٠ عاما بعد حساب عامل التضخم، مما أدى إلى اندلاع أعمال شغب واحتجاجات في بعض الدول النامية حيث ينفق السكان ما يزيد على نصف دخلهم على الغذاء.

وحث الساموك العراق بوصفه بلداً يعاني ازمات اقتصادية كبيرة خاصة بالميدان الزراعي على المسارعة الى "اعتماد خطط طموحة للتخلص نهائيا من التكاسل التلقائي الذي عم الكثير من مرافقنا حتى المرفق التشريعي الاول وهو مجلس النواب."

وشدد على ضرورة "تشريع قانون مجلس الاعمار" الذي يعتبرالجهة التي "يفترض ان تقود وزارة الزراعة."

واشار الى ان العراق كان يفترض به "البدء باستزراع واستصلاح الاراضي منذ سنوات" حاثا في الوقت ذاته على الدخول في "مفاوضات جادة مع ايران وتركيا حول الحصص المائية التي يتم اغتصابها."

وكان وزير الموارد المائية عبد اللطيف جمال رشيد زار الشهر الماضي، تركيا في إطار جولة تشمل دول الجوار (تركيا وسوريا) لبحث موضوع النواقص الشديدة في مياه نهري دجلة والفرات.

وأوضح بيان للوزارة أن "وزير الموارد المائية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد توجه اعتبارا من إلى كل من دول الجوار (تركيا وسوريا)" لبحث "موضوع النواقص الشديدة في نهري دجلة والفرات التي يعاني منها العراق خلال السنة المائية ٢٠٠٨/٢٠٠٧ بسبب قلة تساقط الأمطار في حوضي النهرين وانخفاض الوارد المائي".

يذكر أن وزارة الموارد المائية كانت قد أعلنت في نيسان الماضي أن الإيرادات المائية لنهري دجلة والفرات وروافدهما تراجعت هذا العام نتيجة القلة الكبيرة في سقوط الأمطار في عموم العراق.

واستغرب الساموك من "تخفيض وزارة الزراعة لانتاجها الزراعي الى النصف وللحبوب والرز بشكل خاص." بعكس الدعوة التي قدمتها قمة الغذاء العالمية التي تم عقدها قبل اسبوع والداعية دول العالم بمجملها الى زيادة الانتاج الزراعي بنسبة٥٠٪ "

وانعقدت في العاصمة الإيطالية روما مطلع الشهر الحالي قمة منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) لمناقشة أزمة الغذاء العالمية بمشاركة ١٩٣ دولة عضو في الأمم المتحدة.

وشارك في القمة ٤٤ من زعماء العالم يبحثون دعوات عاجلة للتحرك بهدف الحد من ارتفاع اسعار السلع الغذائية الذي يهدد بزيادة الذين يعانون من الجوع بمقدار مئة مليون شخص.

ويرى المستشار الاقتصادي لرئيس الوزراء عبد الحسين العنبكي ان العراق بلد "لايمكن ان يجوع فيه احد" وانه قادر على ان "يوفر الغذاء والمستلزمات الضرورية للعيش."

واضاف العنبكي ان الموازنة العراقية للعام الحالي تحتوي على موازنة تشغيلية كبيرة كما تضم بنودها "دعما كبيرا لنظام شبكة الحماية الاجتماعية

كاريكاتير

بريشة: قاسم حسين

منها "ارتفاع أسعار النفط (وصل سعر البرميل الى ١٣٧ دولارا) الذي أدى إلى زيادة تكلفة انتاج ونقل الغذاء، وما صاحبه من ارتفاع اسعار المنتجات المتعلقة بالزراعة كالمكائن الزراعية والأسمدة اللازمة لتخصيب الأرض."

ورأى الطائي ان "ازمة الغذاء العالمية ستلقي بظلالها على العراق خصوصا وان نسبة العوائل التي تعيش تحت مستوى خط الفقر منه بلغت ٤٣ بالمئة مما ينذر بالتأثيرات السلبية على الواقع الاقتصادي لشريحة واسعة من المجتمع.

وعدّ ان "توقعات نقص الموارد المائية خلال هذا العام والجفاف الذي قد يصيب البلاد بسبب قلة الامطار التي سقطت خلال الموسم مؤشرات تؤكد ان أزمة الغذاء ستؤثر بشكل كبير."

وافاد الطائي ان مواجهة الازمة والحد من تاثيرها مرهون بالاسراع في توفير مستلزمات الانتاج المهمة وقيام وزارة الموارد المائية بدراسة وتحديد الاحتياجات الفعلية وفقا للخطة الزراعية الكفيلة بتوفير جزء من متطلبات الغذاء من المحاصيل الرئيسة واستطرد "وهوالامر الذي من شانه "كسر توقعات وزارة التجارة الاميركية بانخفاض الانتاج العراقي من القمح والحنطة من ٢,٥ مليون طن الى ١,٣ - ١,٥ طن سنويا."

وللحد من تاثير ازمة الغذاء العالمية على العراق يرى الخبير الستراتيجي الدكتور علي العيساوي انه "لابد من الوفاء بالاحتياجات الإنسانية العاجلة، ثم العمل لاجل تعزيز برامج الامن الغذائي المقترحة من الوزارات العراقية." معتبرا ان هذا من شانه " التعامل مع الفقر المتوقع جراء حلول ازمة الغذاء في العراق على أن يتضمن ذلك تقديم الدعم لبرنامج شبكات الأمان لتوفير الحماية الاجتماعية في وجه الحاجات العاجلة."

واشترط لغرض انجاح الحلول العاجلة "الاشتغال في الوقت ذاته في الحلول الطويلة الاجل مثل بناء انظمة للوقاية من الجفاف والفيضان يمكن أن تساعد المجتمع العراقي الذي قد يعاني من انعدام الأمن الغذائي على التكيف مع هذه الظروف."

ودعا العيساوي الى النظر لأزمة الغذاء العالمية بجدية من خلال تعاون الوزارت المعنية كافة كالتخطيط والزراعة والموارد المائية والتجارة والمالية ودراسة هذه المشكلة من خلال خلية الأزمة .

إضافة الى دعم العائلات الفقيرة."

وعلى الرغم من ان العنبكي يقول ان الجدوى التشغيلية لهذه الاموال ستكون اكبر لو انها "وجهت الى الاستثمار لخلق فرص عمل لتقليص البطالة" الا انه يرى انها "ضرورية لمساهمتها في التقليل من حدة الفقر في العراق."

فيما تحدث الباحث الاقتصادي نجم الطائي عمّا اسماه "مواجهة العراق لعاصفة هائلة من التحديات الاقتصادية." قال ان اخطرها" ارتفاع أسعار السلع الغذائية الرئيسة كالقمح، والذرة، والأرز ووصولها إلى مستويات قياسية بعد أن ارتفعت بنسبة ٥٠ في المئة تقريباً خلال الأشهر الستة الماضية."

وطبقاً للمنظمات الدولية فان أسعار المواد الغذائية الاساسية ارتفعت بنسب مهولة فالحبوب ارتفعت ٩٢٪ والرز ٧٠٪ والقمح ١٢٠٪ وذلك في متوسط عالمي حيث إن نسب الارتفاع تختلف من دولة لأخرى.

وقال الباحث نجم الطائي ان الازمة لاتخص العراق وحده بل "نجد أن مخزونات الغذاء العالمية قد وصلت إلى أدنى مستوى لها."

وارجع أسباب الازمة الى عدة عوامل

براون: لا جدول زمنياً "مصطنعاً" لسحب القوات البريطانية من العراق

لندن/ CNN

أعلن رئيس الوزراء البريطاني غوردون براون، أنّ بلاده لن تسحب قوات من العراق على خلفية مطلب الرئيس الامريكي جورج بوش خلال زيارته الاوربية. جاء الإعلان أثناء مؤتمر صحفي مشترك عقده براون مع ضيفه جورج بوش امس الاثنين.

وأضاف براون "في العراق هناك عمل ينبغي إنهاؤه" وأنّ القوات هناك تقوم بتقدم، مشدداً على أنّه "لا وجود لجدول زمني مصطنع." وأوضح بوش من جهته، أنّه يشكر رئيس الوزراء وبريطانيا على القرار الذي من شأنه مزيد المساهمة في الحدّ من العنف ودحر الإرهاب.

واضاف بوش " اقتلعنا (القاعدة) من العراق" مدللا على أهمية العملية العسكرية التي تقودها بلاده في العراق لكنه استطرد قائلا "هذا ليس معناه انهم لا يشكلون خطورة حتى الآن أو انهم لا يريدون العودة."

واجتمع بوش ببراون في لقاء شكل فيه ملف حرب العراق ومطالبة الحكومة البريطانية عدم وضع جدول زمني لسحب قواتها من هناك، واحدا من أبرز مواضيعه.

وقال بوش "ردنا هو انه يتعين عدم وضع جدول محدد" لسحب القوات وأعرب بوش عن تقديره لبراون لبقائه على اتصال دائم بشأن "ما يفكر فيه وما يفكر فيه جيشه."

وفسرت الصحف البريطانية تصريحات بوش على انها تحذير لبراون لكن البيت الابيض نفى ذلك مؤكدا عدم وجود خلاف بين بريطانيا والولايات المتحدة حول العراق. وفي تحليل مسبق للاحداث السياسية نقلت صحيفة "الأوبزيرفر" البريطانية أنه من المتوقع أن يطالب الرئيس الأمريكي براون عدم الإعلان عن جدول زمني محدد لسحب القوات البريطانية من العراق.

وقد سبقت تصريحات اعلامية أعلنت في وقت سابق أن حكومة لندن قد تحدد موعداً لإعادة قواتها للبلاد خلال أشهر. فيما وصف الجيش البريطاني التقرير آنذاك بأنه "تكهنات محضة."

وذكر تقرير صحفي " أن الرئيس الأمريكي وصل إلى لندن حاملاً تحذيراً إلى رئيس الوزراء بشأن سحب قواته من العراق، وكشف خلال مقابلة حصرية مع الصحيفة، عن "مناقشات" مسبقة بين الزعيمين بشأن القوة البريطانية. وجاء في رد الرئيس الأمريكي على سؤال حول تحديد بريطانيا لجدول زمني رسمي لسحب قواتها من العراق، حاسما، فقال: " يجب أن لا يكون هناك أي جدول زمني محدد."

وفي المؤتمر الصحفي، شدد بوش على أن الطرفين يعملان على تعزيز الأمن في العراق حتى يتولى مسؤولياته كافة.

وكان براون قد تعهد بإنتهاج سياسة خارجية مغايرة لسلفه طوني بلير، إلا أنه شدد على ان العلاقات البريطانية الأمريكية ستظل راسخة وقوية.

هذا وقد نظمت الجماعات المناوئة لحرب العراق مسيرات احتجاجية للتنديد بزيارة بوش أمام داونينغ ستريت - مقر رئيس الوزراء البريطاني.

ومن المتوقع ان يسير بوش وبراون بشكل أكثر حذرا فيما يتعلق بحرب العراق وهي حرب لا تلقى تأييدا في بلديهما وهي منبع عداء عميق لبوش في بريطانيا.

وتحتفظ بريطانيا في العراق الان بنحو ٤٢٠٠ جندي فقط غالبيتهم متمركز في قاعدة في الجنوب. ولمحت بريطانيا الى انها قد تسحبهم كلهم بنهاية عام ٢٠٠٨ لكن مع استمرار الوضع غير المستقر في العراق يبدو هذا صعبا.

نحو سفير فوق العادة في بغداد

هاني الحوراني

حين طالعت دعوة النائب في البرلمان الأردني خليل عطية، الداعية إلى عدم ارسال سفير أردني جديد بغداد، تلك الدعوة التي أيدها تسعة أعضاء آخرين من بينهم نواب من جماعة الاخوان المسلمين ونائب يساري مخضرم في البرلمان، أقول أني حين طالعت تلك الدعوة ذهبت أفكاري إلى أن الأسباب التي حفزتهم على هذه الدعوة لا بد أن تكون من طبيعة سياسية، مثل الاحتجاج على استمرار وجود القوات الأمريكية والدولية في العراق، أو ربما لإنحياز هؤلاء إلى ما يسمى بالمقاومة العراقية، أو لأنهم يدعون لعودة حزب البعث إلى الحكم، فمثل هؤلاء الذين لديهم معتقدات كهذه ما زال لهم بعض الحضور في الحياة السياسية الأردنية.

لكني بعد مطالعة المذكرة التي رفعها النائب خليل عطية، وأيدها صحبة من النواب الآخرين تبين لي أن الأسباب التي تبرر دعوتهم لعدم ارسال سفير أردني جديد ليست سياسية، ولا حتى أمنية، وانما تعود لأسباب أخرى أفضل أن أذكرها هنا حتى لا اتهم بتشويه طبيعتها، منها: عدم اعتراف الحكومة العراقية بحوالي مليون عراقي في الأردن، مما يؤثر على الاقتصاد الأردني ويؤدي إلى ضغط كبير على المدارس والمستشفيات الحكومية، وعدم استيراد الحكومة العراقية من المصانع الأردنية ووضع عراقيل على الاستيراد من الأردن، وتفضيل الموانئ والحدود غير الأردنية ووضع عراقيل أمام حركة الشاحنات والسيارات الأردنية العابرة للحدود العراقية، إضافة إلى اعطاء الأولوية للمستثمرين غير الاردنيين ووضع معوقات أمام المستثمرين الاردنيين، وعدم حل مشكلة الديون الأردنية على العراق. بل وتضمنت الأسباب احتجاج النواب على السماح للسيارات القديمة بدخول العراق من الحدود غير الأردنية وعدم السماح لها من الحدود الأردنية.

أما السبب "السياسي" الوحيد الذي أوردته المذكرة لتعليل عدم ارسال سفير أردني جديد فهو عدم اطلاق سراح المعتقلين الاردنيين في السجون العراقية والامريكية".

وأول ما يمكن قوله بصدد المذكرة أن صياغتها للأسباب ركيكة وسطحية، وبعض الأسباب الواردة فيها تدعو للخجل، فهل يعقل أن نطالب بالمساواة في تصدير سيارات "الخردة" أو القديمة لمجرد السماح بدخولها من الحدود غير الأردنية، هذا إذا صحت المعلومة. وقد نتفهم أن يطالب النائب والمقاول الكبير خليل عطية بربط ارسال السفير بمطالب فئوية وذات طبيعة اقتصادية وتجارية بحتة، الا أنه من غير المفهوم أن يدعم هذه المطالب نواب سياسيون،

بعضهم من الاخوان المسلمين وآخرون من اليسار.

وثاني ما أود قوله في هذه المناسبة هو أن الأسباب التي أوردها الاعضاء العشرة في البرلمان الأردني في مذكرتهم الداعية إلى عدم ارسال سفير أردني جديد إلى بغداد هي في الواقع تعللات اضافية تعزز الحاجة إلى الاسراع في تسمية السفير، ولمباشرة عمله هناك، لرعاية المصالح الأردنية واشعار أبناء الشعب العراقي بأن الأردن معهم في شتى الظروف، ناهيك عن أن هذا هو جزء من مسؤوليات الأردن القومية تجاه العراق الشقيق.

ربما فات السادة النواب أنه كان للأردن سفير مقيم في بغداد حتى وقت قريب، وأن المسألة لا تتعدى تسمية سفير جديد بعد انتهاء عمل السفير السابق هناك. وبكلام آخر، فإن هذا القرار لا يعدو كونه ترجمة لقرار سياسي متخذ فعلاً منذ زمن طويل. وبالتالي، فهذا الأمر يختلف عن حال بعض البلدان العربية الشقيقة التي سحبت سفراءها أو أغلقت سفاراتها في بغداد منذ عام ٢٠٠٣، أو بعد ذلك.

ولو طبقنا الأسباب السبعة التي ساقها هؤلاء النواب للمطالبة بعدم ارسال سفير جديد إلى بغداد على عواصم عربية أخرى، فلربما شكلت عذرا لسحب سفرائنا من بعض تلك العواصم، لكن ذلك لم يتم ولا يتم بالطريقة التي يتصورها السادة النواب. لا نريد أن نسهب في عرض مبررات وجود سفير أردني فوق العادة في بغداد. فقد كتب في ذلك العديدون، لكن أرى من واجبي أن أشير إلى بعض عناوينها البارزة. فالأردن يتقاسم المسؤولية مع بقية الدول العربية في اعادة ملء الفراغ الدبلوماسي والسياسي العربي في العاصمة العراقية. لا بل انه مطالب بالتعويض عن أي قصور في الحضور العربي هناك. ولا أرى ذلك من باب التصدي فقط لما يسمى بالتمدد الايراني في هذا البلد، وانما أراه من باب اعادة الأمور إلى طبيعتها. فالعلاقات الدبلوماسية مع بغداد ليست أمراً ترفياً نمارسها فقط في أوقات الهدوء والاستقرار لنعود عنها في الأزمات والملمات وأوقات الضيق. والعراقيون الذين لا نكف عن وصفهم بالأشقاء يجب أن يروننا بينهم ومعهم في أحلك الظروف وليس في "أيام السمن والعسل" فقط.

وإذا تحدثنا بعيداً عن لغة العواطف والمشاعر الأخوية، فإن الأردن والعراق مصالح متبادلة ووثيقة نمت تاريخياً، وعززتها حقائق الجغرافيا السياسية. فحتى في الخمسينيات، لم يطل الزمن بالحكومة الأردنية لاعادة علاقاتها الدبلوماسية مع العراق بعيد ثورة تموز ١٩٥٨ التي أطاحت بحكم الأسرة المالكة هناك، على ما خلفه ذلك من تداعيات عاطفية وانسانية وسياسية مؤلمة. ولم تخل العلاقة بين الأردن ونظام صدام من توترات ولحظات صعبة لم يمر عليها الزمن، ومع ذلك فقد حافظ البلدان على علاقاتهما الوثيقة اقتصادياً وسياسياً.

ولذلك فإن الأسباب السبعة التي أوردها السادة النواب لتبرير عدم ارسال سفير أردني جديد إلى بغداد تدخل في الأسباب الموجبة للاسراع بارسال السفير ولانتقائه بروية وحرص. فوجود أعداد ضخمة من العراقيين في الأردن ليس أمراً تنكره السلطات العراقية، فهو حقيقة موضوعية يعرفها القاصي والداني، وهي تعرف أن هذا الوجود طويل المدى أرهق الأردن وشكّل ضغوطاً ثقيلة على موارده القليلة ومرافقه الخدمية، وهو أمر يستحق أن يوضع على جدول أعمال السفير الأردني الجديد في بغداد، وعلى مائدة المفاوضات مع رئيس الوزراء العراقي في زيارته الوشيكة للأردن.

وكذلك هو الحال مع أجندة الأعمال الاقتصادية، فعلى المستوى الصناعي والتجاري، هناك أساس موضوعي منح الشركات والصناعات الأردنية معاملة تفضيلية، وليس مجرد فرصة عادلة للوصول إلى الأسواق العراقية. وباختصار، نفهم أن يطالب النواب بأن توضع نقاطهم السبع على مائدة المفاوضات مع الحكومة العراقية، لكن لا أن تكون مسوغاً للامتناع عن ارسال سفير جديد إلى بغداد. لأن وجود سفير أردني رفيع المستوى قبل أن يكون مطلباً عراقياً أو أمريكياً، هو مصلحة أردنية بامتياز. لم يفتح الأردن أبوابه للمواطنين العراقيين منذ مطلع التسعينيات من أجل أن يقايض حكومتهم على ذلك، وإنما فعل ذلك من باب الأخوة والتضامن والتآزر. لكن عندما تزداد أعباء ذلك الوجود فإن مشاعر الأخوة والتضامن لا يجب أن تمنعنا من دعوة الأشقاء العراقيين إلى تفهم الظروف الدقيقة التي يمر بها الأردن ومد يد المساعدة له، سواء باعتماد موائنه وطرقه الدولية لتجارة العراق الخارجية، أو لإمداده بالنفط بأسعار تفضيلية، أو لفتح أسواق العراق أمام المنتجات والصناعات والخدمات الأردنية وتسوية الديون العراقية القديمة للأردن.

نقول ذلك ونحن نعي أن وجود العراقيين الكثيف في الأردن لم يكن كله عبئاً وضغطاً على موارده، فقد صاحب ذلك توسع عمراني وتدفقات استثمارية لا ينكرها سوى الجاحد.

المالكي والملك عبد الله في لقاء سابق

في الحدث

السابق والأسبق لكل أجل كتاب

ساطع راجي

كانت إستماتة البعثيين في التمسك بالسلطة مثار إستغراب وحيرة بعد أن فقدت سلطتهم مقوماتها وإنتهى زمنها وخسرت قوتها الدافعة وتقوضت المعادلة الدولية التي سمحت بقيامها وساعدت على إستمرارها، وموضع الغرابة في هذا الامر إن هناك رفضا في العقل السياسي (الشرق أوسطي عموما) لفكرة وحتمية موت الأنظمة السياسية وزوالها من الوجود بإعتبار ان ذلك الموت هو إحدى سنن التاريخ، ورفض الموت حالة مزعجة ليس للورثة أو الخلفاء فحسب، بل يتعدى ذلك الى نظام الحياة بإكمله، ومن هذا الرفض المرضي تولدت أساطير جسرت بين الدين والسياسة، أساطير يعاني منها الشرق الاوسط يوميا.

لكن رفض البعثيين لفكرة زوال سلطتهم هو أمر أقل غرابة من رفض كل من رئيسي وزراء العراق السابق والاسبق (الجعفري وعلاوي) لحتمية خروجهما من منصبهما بعد إنقضاء مدة الترتيبات السياسية التي سمحت لهما بتسنم ذلك المنصب، وأشد مسببات الاستغراب هو إن الرجلين طبيبان وبالتالي فهما يتعاملان مع الموت بمهنية ترفض حيل الخمياثيين وأباطيل السحرة التي تتحدث عن إكسير الحياة الذي حتى لو توفر فإنه بالتأكيد لن يكون إكسيرا للسلطة.

> وحتى الساسة المتدينون ينسون القاعدة القرانية القائلة بأن "لكل اجل كتاب" وهي قاعدة تواجه محنة اسطورة العود الابدي المستقرة في ذهن كل من جلس على مقعد السلطة في الشرق الاوسط

الدكتور الجعفري من حزب ديني، بمعنى إنه يؤمن بحتمية الموت وما بعده، وبالتالي كان عليه أن يفكر بهذه المرحلة بشكل أكثر دقة وموضوعية بدل أن يعرض نفسه في الفضائيات كمن يحاول دخول المسرح برغم الرفض الذي يلقاه من جمهور المسرح وممثليه، وقد كان إنسحاب أنصار الدعوة من تيار الاصلاح بعد ساعات من إعلان الجعفري عن إطلاقه بمثابة كارثة سياسية بينت عمق الازمة التي يعيشها الدكتور الجعفري سياسيا، والذي كان بإمكانه أن يتقمص دور الحكيم الناصح لبقية قيادات حزب الدعوة محافظا بذلك على تماسك حزبه وتماسك صورته الشخصية أيضا على أساس إنه رئيس وزراء سابق شبع من السلطة وزهد فيها ولا ينوي العودة إليها.

الدكتور أياد علاوي رئيس وزراء أسبق يعيش أيضا أزمة التقاعد فهو لا يقنع بإقل من لقب رئيس مطلق الصلاحية وقد بلع الطعم حين تصور إن أول من يجلس على الكرسي هو الذي سيبقى فيه الى الابد متناسيا زعامته لحركة سياسية علمانية تؤمن بالتداول السلمي للسلطة وتعرف إن التغيير هو سنة الحياة، وقد عرض الدكتور علاوي نفسه على دول الجوار دولة دولة كما عرض نفسه على القوى العراقية من أقصى المشهد الى أقصاه وتودد الى من كانوا أعداءه وعادى من كانوا زملاءه وأصدقاءه، وأراد أن يظهر بمظهر القوي فتفككت كتلته النيابية وكشف علاقاته "الواسعة" مع الجميع فلم يزدد إلا عزلة وصار وجوده في العراق نادرا، فسجل أعلى الدرجات في إضاعة الهدف وحقق تيها واسعا في حقل السياسة العراقية المزروع بالالغام.

إن العقلية السياسية العراقية تعيش وهم "الرسالة" التي لابد أن تكتمل وهي طبعا لن تكتمل لأنها غير موجودة فعلا ولا تعدو أن تكون تبريرا موجها للذات بهدف إقناعها بالسعي المستمر الى السلطة أو التمسك بها، وحتى الساسة المتدينون ينسون القاعدة القرآنية القائلة بإن "لكل أجل كتاب" وهي قاعدة تواجه محنة إسطورة العود الابدي المستقرة في ذهن كل من جلس على مقعد السلطة في الشرق الاوسط الخالد.